

Distr.: General
28 April 2023
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 162 من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد

لتحقيق الاستقرار في مالي

أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022 وميزانيتها المقترحة للفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

اعتمادات الفترة 2022/2021	1 171 612 500 دولار
نفقات الفترة 2022/2021	1 170 031 300 دولار
الرصيد الحر للفترة 2022/2021	1 581 200 دولار
اعتمادات الفترة 2023/2022	1 245 045 100 دولار
النفقات المتوقعة للفترة 2023/2022 ^(أ)	1 242 097 900 دولار
النقص المتوقع في الإنفاق للفترة 2023/2022 ^(أ)	2 947 200 دولار
المبلغ الذي يقترح الأمين العام اعتماده للفترة 2024/2023	1 277 808 700 دولار
التعديل الذي توصي به اللجنة الاستشارية للفترة 2024/2023	(3 870 100 دولار)
المبلغ الذي توصي اللجنة الاستشارية باعتماده للفترة 2024/2023	1 273 938 600 دولار

(أ) التقديرات في 31 آذار/مارس 2023.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

1 - اجتمعت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، أثناء نظرها في التقريرين عن تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (A/77/624 و A/77/755)، بممثلين عن الأمين العام قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية اختتمت برود خطية وردت في 18 نيسان/أبريل 2023. وترد تعليقات اللجنة الاستشارية وتوصياتها بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام في تقريرها (A/77/767)، بينما ترد تلك المتعلقة باستنتاجات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022 في تقريرها ذي الصلة (A/77/802).

ثانيا - تقرير أداء الميزانية للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022

2 - اعتمدت الجمعية العامة، بقرارها 302/75، مبلغا إجمالياه 1 171 612 500 دولار (صافيه 1 153 643 900 دولار) للإنفاق على البعثة في الفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022. وبلغ مجموع نفقات الفترة ما إجماليه 1 170 031 300 دولار (صافيه 1 149 938 800 دولار)، ويمثل ذلك تنفيذا للميزانية بمعدل 99,9 في المائة. ويمثل الرصيد الحر الناشئ عن ذلك، والبالغ 1 581 200 دولار بالقيمة الإجمالية، نسبة 0,1 في المائة من إجمالي الموارد المعتمدة للفترة المالية، وهو ناتج عن انخفاض النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (17 726 200 دولار أو 3,7 في المائة) وبند الموظفين المدنيين (223 690 500 دولار أو 0,0 في المائة)، وزيادة النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت بند التكاليف التشغيلية (19 349 400 دولار أو 4,2 في المائة). ويرد تحليل مفصل للفروق في الفرع الرابع من تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية البعثة للفترة 2022/2021 (A/77/624).

3 - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الالتزامات غير المصفاة للفترة 2022/2021 كانت قد بلغت في 30 حزيران/يونيه 2022 ما قدره 235 012 500 دولار، وتشمل ما يلي: (أ) مبلغ 110 343 600 دولار بالنسبة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة؛ (ب) مبلغ 502 600 دولار بالنسبة للموظفين المدنيين؛ (ج) مبلغ 124 166 300 دولار بالنسبة للتكاليف التشغيلية. ونُقل مبلغ مجموعه 17 904 000 دولار من المجموعة الثالثة: التكاليف التشغيلية، حيث نُقل مبلغ 17 816 000 دولار إلى المجموعة الأولى: الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، ونُقل مبلغ 88 000 دولار إلى المجموعة الثانية: الموظفون المدنيون. ويُعزى نقل الأموال إلى المجموعة الأولى إلى زيادة الاحتياجات في إطار ما يلي: السفر لأغراض التمرکز والتناوب والإعادة إلى الوطن؛ وبدل الإقامة المقرر للبعثة؛ وتعويضات الوفاة والعجز؛ وشحن ونشر المعدات المملوكة للوحدات لفائدة الوحدات العسكرية؛ وبدل الإقامة المقرر للبعثة فيما يتعلق بأفراد شرطة الأمم المتحدة. وأمكن نقل الأموال من المجموعة الثالثة نتيجة انخفاض الاحتياجات في إطار ما يلي: (أ) انخفاض الاحتياجات في إطار العمليات الجوية بسبب عدم نشر 4 منصات ثابتة الجناحين للاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، و 3 طائرات عسكرية ثابتة الجناحين، و 4 منظومات جوية غير مأهولة، والاستعاضة عن 7 طائرات هليكوبتر عسكرية بطائرات تجارية أقل تكلفة؛ (ب) انخفاض الاحتياجات في إطار التشييد والتعديلات والتجديد وأعمال الصيانة الرئيسية تحت بند المرافق والبنى التحتية بسبب الحالة الأمنية، وارتفاع تكلفة الوقود في العالم، وضعف البنية التحتية للطرق، والقيود الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والقيود المفروضة على عبور الحدود التي أعاققت نقل الموارد؛ (ج) انخفاض الاحتياجات في إطار اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى بسبب وتيرة تنفيذ الأنشطة البرنامجية، وهذه التوتيرة ناجمة عن القيود المفروضة

بسبب كوفيد-19، والوضع الأمني، والبيئة السياسية (انظر المرجع نفسه، الفرع ثالثاً-باء). وبلغت الإيرادات الأخرى/المتنوعة للفترة 2022/2021 ما قدره 3 613 400 دولار، تقابلها خسارة في إيرادات الاستثمار قدرها 913 800 دولار (المرجع نفسه، الفرع دال-1). وتتناول اللجنة مسائل إعادة توزيع الأموال والالتزامات غير المصفاة والاستثمارات والإيرادات الأخرى/المتنوعة فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام بمزيد من التفصيل في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/77/767).

المسائل المتعلقة بتقرير مجلس مراجعي الحسابات

4 - كان معروضا على اللجنة الاستشارية أيضا تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2022 (A/77/5 (Vol. II)، الفصل الثاني، الفقرتان 33 و 48 والمرفق الثاني). وفيما يتعلق بالبعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، استعرض المجلس جملة أمور منها تناوب القوات والموظفين، ورصد استهلاك الوقود، واسترداد التكاليف، والاقتراض فيما بين البعثات (المرجع نفسه، الفقرات 18 و 340 و 350 و 351). ولاحظ المجلس أن البعثة أقرضت بعثات أخرى، منذ عام 2019 وحتى 30 حزيران/يونيه 2022، ما قدره 112,5 مليون دولار أو 58,3 في المائة من مجموع ما اقترضته البعثات الأخرى خلال تلك الفترة الزمنية وهو 192,5 مليون دولار (انظر أيضا A/77/624، الفقرة 85). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن آلية الاقتراض فيما بين البعثات تعتمد أساسا على البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي التي تيسرها نظرا لوضعها المالي الجيد. وتأمل اللجنة أن تقدم إلى الجمعية العامة، عند نظرها في هذا التقرير، معلومات عن طبيعة وأغراض القروض المقدمة من البعثة، بما في ذلك معلومات محدثة عن القروض وجدول مواعيد تسديدها. وتتفق اللجنة مع استنتاجات مجلس مراجعي الحسابات وتأمل أن تُنفذ التوصيات في الوقت المناسب. وتناقش اللجنة مسائل الاقتراض فيما بين البعثات واسترداد التكاليف في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/77/767) وتقريرها عن استنتاجات مجلس مراجعي الحسابات ذات الصلة بالموضوع (A/77/802) (انظر أيضا الفقرات 54 و 55 أدناه).

ثالثا - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

5 - فيما يتعلق بالنفقات الحالية والمتوقعة للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023، أبلغت اللجنة الاستشارية عند الاستفسار بأن النفقات بلغت في 31 آذار/مارس 2023 ما قدره 1 037 539 481 دولارا (المبلغ الإجمالي). وفي نهاية الفترة الحالية، سيبلغ مجموع النفقات بحسب التقديرات 1 242 097 900 دولار (المبلغ الإجمالي) ليتبقى بذلك رصيد حر قدره 2 947 200 دولار يعكس نقصان النفقات عن الموارد المعتمدة البالغة 1 245 045 100 دولار بنسبة 0,2 في المائة.

6 - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن مجموع المبالغ التي قُسمت على الدول الأعضاء كأصص مقرر لتغطية تكاليف البعثة منذ إنشائها بلغ في 1 آذار/مارس 2023 ما قدره 10 616 600 000 دولار. وبلغت المدفوعات المقبوضة 10 321 642 000 دولار ليتبقى بذلك رصيد غير مسدد قدره 294 958 000 دولار. وفي 6 آذار/مارس 2023، كان الرصيد النقدي متاح للبعثة يبلغ 551 921 000 دولار، وهو مبلغ يكفي لتغطية الاحتياطي التشغيلي لمدة ثلاثة أشهر وقدره 215 476 000 دولار (دون احتساب ما يلزم تسديده

إلى البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة). وأبلغت اللجنة أيضا بأن الرصيد غير المسدد عن المعدات المملوكة للوحدات بلغ في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 ما قدره 46 541 000 دولار.

7 - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه منذ إنشاء البعثة وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، سُدد ما مجموعه 16 162 000 دولار لتسوية 477 مطالبة من مطالبات التعويض عن حالات الوفاة والعجز، ولا تزال 79 مطالبة في انتظار تسويتها. وتلاحظ اللجنة الاستشارية ارتفاع عدد مطالبات التعويض عن حالات الوفاة والعجز، وتأمل أن تسوى المطالبات المعلقة على وجه السرعة.

رابعاً - الميزانية المقترحة للفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024

ألف - الولاية وافتراضات التخطيط

8 - أنشأ مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بموجب قراره 2100 (2013)، ومُدّها مؤخرًا حتى 30 حزيران/يونيه 2023 بقراره 2640 (2022). ويرد في الفرع أولاً-باء من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة (A/77/755) موجزٌ لافتراضات التخطيط الخاصة بالبعثة ومبادرات دعمها.

باء - الاحتياجات من الموارد

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	الاعتمادات (2022/2021)	النفقات (2022/2021)	الاعتمادات التقديرات في آذار/مارس 2023 (2023/2022)	تقديرات التكاليف (2024/2023)	الفرق	
					المبلغ	النسبة المئوية
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	485 350,5	503 076,7	499 270,5	472 714,4	502 699,6	3 429,1 (0,7)
الموظفون المدنيون	223 648,5	223 690,5	235 293,6	167 150,3	224 285,1	(11 008,5) (4,7)
التكاليف التشغيلية	462 613,5	443 264,1	510 481,0	397 674,8	550 824,0	40 343,0 (7,9)
إجمالي الاحتياجات	1 171 612,5	1 170 031,3	1 245 045,1	1 037 539,5	1 277 808,7	32 763,6 (2,6)

9 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد للفترة 2024/2023 ما قدره 1 277 808 700 دولار وتعكس زيادة قدرها 32 763 600 دولار ونسبتها 2,6 في المائة مقارنة باعتمادات الفترة 2023/2022 البالغة 1 245 045 100 دولار. وترد في الفرع الثالث من تقرير الميزانية المقترحة معلومات عن الفروق بين اعتمادات الفترة 2023/2022 والموارد المقترحة للفترة 2024/2023 (المرجع نفسه).

1 - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفئة	القوام المأنون به للفترة 2023/2022 ^(أ)	القوام المقترح للفترة 2024/2023	الفرق
أفراد الوحدات العسكرية	13 289	13 289	—
أفراد شرطة الأمم المتحدة	345	345	—
أفراد وحدات الشرطة المشكّلة	1 575	1 575	—

(أ) يمثل الحد الأقصى للقوام المأنون به.

10 - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة 2024/2023 ما قدره 502 699 600 دولار وتعكس زيادة قدرها 3 429 100 دولار ونسبتها 0,7 في المائة مقارنة باعامات الفترة 2023/2022 وتعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) ارتفاع سعر الساعة للرحلات الجوية المستأجرة على الأمد الطويل للسفر لأغراض التمرکز والإعادة إلى الوطن والتناوب بسبب ارتفاع تكاليف الوقود في العالم؛ (ب) رسوم التجميع المتصلة بحصص الإعاشة بسبب إنشاء مرفقي مستودعات في تمبكتو وكيدال؛ (ج) زيادة تكاليف المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات بسبب تعزيز سرية قائمة لحماية القوة. ويقابل هذه الزيادة في الاحتياجات جزئيا ما يلي: (أ) انخفاض في تكاليف الشحن بسبب عدم النشر المتوقع لمعدات مملوكة لوحدات؛ (ب) انخفاض في تكاليف سداد تكاليف القوات بالمعدلات القياسية بسبب تطبيق معدل شواغر أعلى مما سبق، حيث طُبق على الوحدات العسكرية معدل 6,9 في المائة مقارنة بمعدل 2,3 في المائة، وطُبق على شرطة الأمم المتحدة معدل 15,4 في المائة مقارنة بمعدل 9,9 في المائة، بالإضافة إلى انخفاض بدل الإقامة المقرر للبعثة بالنسبة لشرطة الأمم المتحدة اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2023 (المرجع نفسه، الفقرات 120-122).

11 - ويرد في الجدول أدناه موجز لعوامل تأخير نشر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترتين 2022/2021 و 2023/2022 إضافة إلى العوامل المقترحة للفترة 2024/2023.

عوامل تأخير النشر

(بالنسبة المئوية)

الفئة	2022/2021	2022/2021	ديسمبر 2022	مارس 2023	2023	آذار/مارس المتوقع للفترة 2024/2023
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة						
المراقبون العسكريون	—	—	—	—	—	—
الوحدات العسكرية	6,0	5,7	2,3	6,9	10,3	7,8
شرطة الأمم المتحدة	9,9	13,9	9,9	20,0	15,9	16,8
أفراد وحدات الشرطة المشكّلة	7,9	8,3	7,0	8,3	16,1	11,1

الخدمات الطبية

- 12 - كما هو مبين في تقرير الأمين العام (المرجع نفسه، الفقرة 50)، تقدم مرافق طبية يبلغ مجموعها 52 مرفقا مجموعة من الخدمات في البعثة، وهي كالتالي: 6 مرافق طبية مملوكة للأمم المتحدة (5 عيادات من المستوى الأول وصيدلية أساسية واحدة)؛ و 44 مرفقا طبيا مملوكا للوحدات (39 عيادة من المستوى الأول في 11 موقعا، و 4 مستشفيات من المستوى الثاني في 4 مواقع، ومرفق جراحي تجاري واحد من المستوى الأول المعزز للحد من الضرر في موقع واحد)؛ ومستشفيان تجاريان من المستوى الثاني في موقع واحد يعملان على أساس ترتيبات تعاقدية. وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأنه لا يمكن لمستشفى من المستوى الأول أن يقدم خدماته لأفراد عسكريين أو أفراد شرطة من بلد آخر بالنظر لما يتميز به كل بلد من البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة من خصوصيات من حيث العادات واللغة وبالنظر لما يلزم من معرفة بالأفراد. وأبلغت اللجنة أيضا بأن من غير العملي تجميع الخدمات الطبية في مركز واحد في ظل الاتساع الكبير للمعسكرات. وترى اللجنة الاستشارية أنه يمكن النظر في تجميع أو توحيد بعض المرافق الطبية حيثما أمكن دون المساس بإمكانية حصول المرضى على الخدمات الطبية التي تقدمها البعثة ودون المساس بجودتها. وتتطلع اللجنة إلى تلقي مستجدات عن ذلك في تقرير الميزانية المقبل.
- 13 - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام فيما يتعلق بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.

2 - الموظفون المدنيون

الفئة	المعتمد للفترة 2022/2021	المعتمد للفترة 2023/2022	المشغول في 30 حزيران/يونيه 2022	المشغول في 31 آذار/مارس 2023	المقترح للفترة 2024/2023 الفرق
الوظائف الثابتة					
الموظفون الدوليون	827	827	750	733	827 -
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	150	155	135	135	154 (1)
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	753	755	721	719	755 -
الوظائف المؤقتة					
الموظفون الدوليون	-	1	-	1	2 1
متطوعو الأمم المتحدة					
المتطوعون الدوليون	200	200	186	182	211 11
المتطوعون الوطنيون	6	6	6	6	15 9
الأفراد المقدمون من الحكومات	19	19	14	17	19 -
المجموع	1 955	1 963	1 812	1 793	1 983 20

- 14 - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الموظفين المدنيين للفترة 2024/2023 ما قدره 100 285 224 دولار وتعكس نقصانا قدره 500 008 11 دولار ونسبته 4,7 في المائة مقارنة باعتمادات الفترة 2023/2022 ويشير الأمين العام إلى أن هذا النقصان يعزى إلى ارتفاع معدلات الشواغر على صعيد وظائف الموظفين الدوليين (9,6 في المائة مقابل 6,0 في المائة)؛ والموظفين الوطنيين من الفئة الفنية

(11,1 في المائة مقابل 6,0 في المائة)؛ والأفراد المقدمين من الحكومات (15,8 في المائة مقابل 10,5 في المائة)؛ وتأثير انخفاض قيمة فرنك دول غرب أفريقيا مقارنة بدولار الولايات المتحدة؛ ويقابله في المقام الأول اقتراح إنشاء 11 وظيفة لمتطوعين دوليين من متطوعي الأمم المتحدة و 9 وظائف لمتطوعين وطنيين من متطوعي الأمم المتحدة، واقتراح إنشاء وظيفة مؤقتة لموظف لشؤون الانتخابات (ف-4) لدعم العملية الانتخابية (المرجع نفسه، الفقرات 123-129، والفقرات 15-21 أدناه).

التوصيات المتعلقة بالوظائف الثابتة والمؤقتة

15 - فيما يتعلق بالمساعدة الانتخابية، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المراقب المالي وافق، على أساس مؤقت استثنائي مقتصر على الفترة 2022/2023، على الوظائف المقترح إنشاؤها وعددها 21 وظيفة على نحو ما يرد أدناه، وهي 20 وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة (11 وظيفة لمتطوعين دوليين و 9 وظائف لمتطوعين وطنيين) ووظيفة واحدة ممولة من المساعدة المؤقتة العامة (ف-4). وكما هو مبين في تقرير الميزانية (المرجع نفسه، الفقرة 95)، طُبّق في حساب تكاليف ما هو مقترح من إعادة تدبٍ وإنشاء لوظائف ثابتة ومؤقتة جديدة معدل شواغر يبلغ 50 في المائة وفق السياسة المتبعة. وأبلغت اللجنة أيضا بأن ملاك الموظفين المعتمد للفترة 2023/2022 لقسم الشؤون الانتخابية، الذي يقدم المساعدة التقنية وما يتصل بها من مساعدة انتخابية، يتألف من 18 وظيفة (1 مد-1، 1 ف-5، 2 ف-4، 3 ف-3، 1 من فئة الخدمة الميدانية، 2 لموظفين وطنيين من الفئة الفنية، 3 لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة، 5 لمتطوعين دوليين من متطوعي الأمم المتحدة)، وجميع هذه الوظائف مشغولة. ويتألف ملاك الموظفين المعتمد لشعبة الشؤون السياسية، التي تقدم المساعدة الانتخابية الفنية، من 51 وظيفة (1 مد-2، 2 ف-5، 6 ف-4، 11 ف-3، 4 لموظفين من فئة الخدمة الميدانية، 10 لموظفين وطنيين من الفئة الفنية، 4 لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة، 10 لمتطوعي الأمم المتحدة).

إنشاء وظيفة مؤقتة واحدة

16 - يقترح الأمين العام إنشاء وظيفة مؤقتة واحدة لموظف لشؤون الانتخابات (ف-4) يكون مقرها في باماكو ضمن قسم الشؤون الانتخابية التابع لشعبة الشؤون السياسية ليتولّى جملة مهام منها العمل مع الهيئات الجديدة لإدارة الانتخابات ووزراء الحكومة المعنيين؛ ورصد تنفيذ الجدول الزمني للانتخابات؛ والقيام بمهام التنسيق والاتصال فيما يتعلق بتنفيذ مفهوم العمليات والسفر الرسمي لأعضاء الأحزاب السياسية؛ وتقديم الدعم التقني إلى الأطراف المعنية؛ وتنظيم حلقات عمل ومعتكفات وحلقات دراسية؛ وتنسيق العمليات الميدانية الانتخابية؛ وصياغة مشاريع التقارير ذات الصلة بالموضوع؛ ودعم تنفيذ الأطر الوطنية وآلية الرصد المشتركة للجدول الزمني للانتخابات في سياق أحكام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (المرجع نفسه، الفقرة 60).

17 - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأن المراقب المالي أذن على أساس استثنائي في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2022 بإنشاء الوظيفة المؤقتة المشار إليها أعلاه في شعبة الشؤون الانتخابية لفترة ستة أشهر تمتد من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيه 2023 لدعم العملية الانتخابية في مالي، وأن من المتوقع أن يلتحق المرشح لشغلها بالعمل في نيسان/أبريل 2023. وأبلغت اللجنة أيضا بأن الهدف من اقتراح إنشاء وظيفة مؤقتة للفترة 2024/2023 هو الإبقاء على تلك الوظيفة المؤقتة ضمن شعبة الشؤون الانتخابية لضمان الاستمرارية حتى نهاية الدورة الانتخابية المقررة في آذار/مارس 2024.

إنشاء وظائف لمتطوعين دوليين من متطوعي الأمم المتحدة

18 - يقترح الأمين العام إنشاء 11 وظيفة لمتطوعين دوليين من متطوعي الأمم المتحدة ليعملوا كموظفين لشؤون الانتخابات ومنسقين ميدانيين إقليميين في المناطق الشمالية والوسطى من مالي في المكاتب الإقليمية المعنية التابعة للبعثة، وكمنسقين لقسم الشؤون الانتخابية الموجود في باماكو لأغراض منها كفالة إنجاز العمليات التقنية واللوجستية والأمنية وعمليات بناء القدرات؛ وإحالة الطلبات التشغيلية إلى قسم الشؤون الانتخابية؛ وتقديم المشورة التقنية؛ وتحليل المسائل التشغيلية؛ وتقديم المشورة إلى الهيئات الإقليمية لإدارة الانتخابات (المرجع نفسه، الفقرة 61).

19 - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأنه لا توجد حالياً في البعثة موارد من الموظفين من ذوي الخبرة المطلوبة لأن متطوعي الأمم المتحدة الحاليين عُنُوا على أساس توصيفات وظيفية معينة لأداء مهام تقنية.

إنشاء وظائف لمتطوعين وطنيين من متطوعي الأمم المتحدة

20 - يقترح الأمين العام إنشاء 9 وظائف لمتطوعين وطنيين من متطوعي الأمم المتحدة ليعملوا كمنسقين انتخابيين إقليميين في المناطق الجنوبية من مالي وكمنسقين لقسم الشؤون الانتخابية لأغراض منها رصد تنفيذ المشورة التقنية المقدمة في المناطق الجنوبية التسع؛ والإشراف على العمليات الانتخابية الإقليمية؛ وجمع المعلومات عما يجري في الميدان وما يواجهه من مشاكل تنفيذية؛ وتقديم المشورة إلى الهيئات الإقليمية لإدارة الانتخابات (المرجع نفسه، الفقرة 62).

21 - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأن البعثة تزيد تدريجياً من نسبة متطوعي الأمم المتحدة الوطنيين في ظل تزايد توافر مرشحين وطنيين مؤهلين. كما أجرى مكتب دعم متطوعي الأمم المتحدة في البعثة استعراضاً لطريقة تعيين المتطوعين الوطنيين في كانون الأول/ديسمبر 2022، وقرر أن تُواصل معالجة هذه المسألة في الاستعراض المقبل لملاك الموظفين المدنيين. وتتطلع اللجنة الاستشارية إلى الحصول على مزيد من المعلومات بشأن طريقة تعيين متطوعي الأمم المتحدة في سياق الاستعراض المقبل لملاك الموظفين المدنيين.

إعادة ندب وظيفة واحدة

22 - يقترح الأمين العام إعادة ندب وظيفة واحدة لمساعد لغوي (وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة) لتصبح وظيفة لمساعد طبي (وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)، وهي وظيفة مستعارة حالياً بصفة مؤقتة، ويُقترح نقلها من مكتب قائد القوة إلى قسم الخدمات الطبية للمساعدة في البرمجة والرصد والتقييم وتلبية الاحتياجات الإدارية واللوجستية في مجال تعزيز الصحة والرعاية الوقائية من الأمراض المعدية وتقديم المشورة والفحوص فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية في باماكو وعلى نطاق البعثة (المرجع نفسه، الفقرة 87).

23 - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأنه يُعاد ندب وظيفة عندما يُقترح أن يُسند إلى وظيفة معتمدة فُصد بها أداء مهمة معينة القيام بأنشطة أخرى ذات أولوية صادر بها تكليف لا علاقة لها بالمهمة الأصلية. وبما أن اقتراح إعادة ندب وظيفة المساعد اللغوي لتصبح وظيفة لمساعد طبي ينطوي على تغيير في المكتب/العنصر (نقل) وفق السياسة السارية في جميع البعثات، كان من الممكن أيضاً اقتراح إلغاء هذه

الوظيفة وإنشاء أخرى مكانها، غير أن ذلك يتطلب القيام بعملية استقدام جديدة لشغل الوظيفة المنشأة حديثاً. وأبلغت اللجنة بأنه لا يوجد فرق في التكلفة سواء أُعيد ندب الوظيفة أو أُلغيت ثم أُنشئت وظيفة أخرى مكانها لأن كلا النهجين سينطبق عليهما معدل شواغر نسبته 50 في المائة. وبما أن إعادة الندب المقترحة تنطوي على تغيير في مهام الوظيفة وفي المكتب/العنصر، توصي اللجنة الاستشارية، وفقاً للسياسة السارية، بإلغاء وظيفة المساعد اللغوي (وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة) وإنشاء وظيفة لمساعد طبي (وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة).

إلغاء وظيفة واحدة

24 - يقترح الأمين العام إلغاء وظيفة واحدة لموظف لشؤون الإعلام (موظف وطني من الفئة الفنية) في شعبة الاتصالات الاستراتيجية والإعلام بمكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية)، وهي وظيفة شاغرة بلغت مدة شغورها 80 شهراً في 14 آذار/مارس 2023. وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأنه أعلن عن شغور الوظيفة ثلاث مرات، وذلك في آب/أغسطس 2018 وكانون الثاني/يناير 2020 وحزيران/يونيه 2021، غير أن المرشحين المختارين لشغلها رفضوا عرض التوظيف.

معدلات الشواغر

25 - يشير الأمين العام في تقريره عن تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى أن مكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية قدم توجيهات سياساتية لتحسين دقة واتساق عوامل معدلات الشواغر المطبقة في الميزانيات المقترحة للفترة 2024/2023 ولكفالة استناد معدلات الشواغر المقترحة إلى معدلات فعلية قدر الإمكان (A/77/779، الفقرة 254). ويتضمن الجدول أدناه موجزاً لمعدلات الشواغر على صعيد الموظفين المدنيين للفترتين 2022/2021 و 2023/2022، والمعدلات المقترحة للفترة 2024/2023.

معدلات الشواغر

(بالنسبة المئوية)

المتوسط الفعلي من كانون المدرج في الثاني/يناير إلى الفعلي في 31 الفعلي في 31 المتوسط الفعلي المقترح للفترة الفعلية للفترة ميزانية الفترة كانون الأول/كانون الأول/ آذار/مارس في 31 آذار/المتوقع للفترة 2024/2023 2023 مارس 2023 2022 ديسمبر 2023/2022 2022/2021 2022/2021								الفئة
الموظفون المدنيون								
9,6	10,9	11,4	10,4	9,6	6,0	7,6	6,0	الموظفون الدوليون
								الموظفون الوطنيون
								الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية
11,1	12,9	12,9	12,9	11,1	6,0	8,7	12,0	الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة
4,5	4,6	4,8	4,5	4,8	5,0	5,4	11,0	متطوعو الأمم المتحدة
10,0	13,0	9,0	13,5	10,0	10,0	8,5	11,1	المتطوعون الدوليون

المتوسط الفعلي من كانون المدرج في الثاني/يناير إلى الفعلي في 31 الفعلي في 31 المتوسط الفعلي المقترح للفترة الفعلي للفترة ميزانية الفترة كانون الأول/ كانون الأول/ آذار/ المتوقع للفترة 2024/2023 2023 مارس 2023 ديسمبر 2022 ديسمبر 2023/2022 2022/2021 2022/2021								الفئة
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	50,0	المتطوعون الوطنيون
								الوظائف المؤقتة
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	50,0	—	—	الموظفون الدوليون
15,8	15,8	10,5	15,8	15,8	10,5	15,8	15,8	الأفراد المقدمون من الحكومات

ملاحظة: تشمل الاقتراضات التي أخذت في الاعتبار بالنسبة لعوامل الشغور متوسط معدل الشغور الحالي لمدة 12 شهرا تمتد من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2022 أو معدل الشغور الفعلي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (انظر A/77/755).

26 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المعدلات المقترحة للفترة 2024/2023 لجميع فئات الموظفين تتسجم مع معدلات الشواغر الفعلية المسجلة خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2022. وتقر اللجنة الاستشارية بتقديم توجيهات سياساتية لتحسين دقة واتساق عوامل الشغور المطبقة في الميزانيات المقترحة للفترة 2024/2023 غير أن اللجنة ترى أنه ينبغي مواصلة بذل الجهود لضمان استناد معدلات الشواغر المقترحة إلى المعدلات الفعلية قدر الإمكان. وفي الحالات التي تختلف فيها المعدلات المقترحة عن المعدلات الفعلية، ينبغي تقديم معلومات مستكملة إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير، وينبغي القيام على نحو منهجي بتقديم تبريرات واضحة في الميزانيات المقترحة مستقبلا والوثائق ذات الصلة بها، بما في ذلك تقديم توقعات واقعية لحالات الاستقدام والوظائف المحتمل شغورها قدر الإمكان. وتناقش اللجنة الاستشارية معدلات الشواغر في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/77/767).

الوظائف الشاغرة

27 - أبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بوجود 162 وظيفة شاغرة في 14 آذار/مارس 2023 (2 مد-2، 3 مد-1، 5 ف-5، 18 ف-4، 23 ف-3، 1 ف-2، 37 من فئة الخدمة الميدانية، 33 من فئة الخدمات العامة، 20 من وظائف الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية، 20 من وظائف متطوعي الأمم المتحدة). وظلت خمس وظائف (2 من فئة الخدمات العامة و 3 من وظائف الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية) شاغرة لفترات تفوق 24 شهرا وتتراوح بين 25 و 80 شهرا. وكما هو مبين في الفقرة 24 أعلاه، يُقترح إلغاء وظيفة واحدة لموظف وطني من الفئة الفنية، وهي وظيفة شاغرة منذ فترة طويلة. وأبلغت اللجنة أيضا أنه في 31 آذار/مارس 2023 كانت 23 وظيفة معارة من مكاتب داخل البعثة إلى مكاتب أخرى داخلها، وأن 3 وظائف منها (1 ف-4، 1 من فئة الخدمات العامة، 1 من فئة الخدمة الميدانية) كانت شاغرة. وتشير اللجنة الاستشارية إلى طلبات الجمعية العامة المتكررة بأن يكفل الأمين العام ملء الوظائف الشاغرة على وجه السرعة، وأن يستعرض الوظائف التي ظلت شاغرة لمدة 24 شهرا أو أكثر ويقترح إما الاحتفاظ بها مع تقديم تبرير واضح لحاجتها وإما إلغاؤها (انظر القرار 274/76، الفقرة 33). وتأمل اللجنة أن تزود الجمعية بمعلومات مستكملة عن حالة الاستقدام لشغل جميع الوظائف الشاغرة عند نظرها في هذا التقرير وفي سياق مقترح الميزانية المقبلة.

بدل الوظيفة الخاص

28 - أبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأنه في 13 آذار/مارس 2023 كانت 10 وظائف قد شُغلت باستخدام بدل الوظيفة الخاص (واحدة لأمين عام مساعد، 2 ف-5، 2 ف-4، 1 ف-3، 1 من فئة الخدمات العامة، 3 من فئة الخدمة الميدانية) على النحو المبين في الجدول أدناه.

قائمة الوظائف التي يتلقى شاغلوها بدل الوظيفة الخاص في 31 آذار/مارس 2023

المكتب/الشعبة	الرتبة	اللقب الوظيفي	مركز العمل	حالة عملية الاستقدام الراهنة لشغل الوظائف الشاغرة
شعبة الاتصالات الاستراتيجية والإعلام	ف-4	موظف لشؤون الإعلام	باماكو	ما من عملية استقدام جارية لأن شاغل الوظيفة الأصلي يتمتع بامتياز الاحتفاظ بها
قسم المالية والميزانية	خ م-5	مساعد لشؤون المالية والميزانية	باماكو	جارٍ إلحاق المرشح المختار بالعمل
قسم الموارد البشرية	خ م-6	موظف لشؤون الموارد البشرية	باماكو	اختير مرشح لشغل الوظيفة
مكتب رئيس الموظفين	ف-5	كبير موظفين للشؤون السياسية	باماكو	ما من عملية استقدام جارية لأن شاغل الوظيفة الأصلي يتمتع بامتياز الاحتفاظ بها
شعبة الشؤون السياسية	ف-3	موظف شؤون سياسية	باماكو	ما من عملية استقدام جارية لأن شاغل الوظيفة الأصلي يتمتع بامتياز الاحتفاظ بها
مكتب قائد القوة	أ ع م	قائد القوة	باماكو	الوظيفة شاغرة لأن عملية استقدام قائد جديد للقوة الجديد لا تزال جارية. ويحصل نائب قائد القوة على بدل الوظيفة الخاص ريثما تكتمل عملية الاستقدام النظامية
وحدة الشؤون الجنسانية	ف-5	كبير موظفين للشؤون الجنسانية	باماكو	ما من عملية استقدام جارية لأن شاغل الوظيفة الأصلي يتمتع بامتياز الاحتفاظ بها
قسم التخزين المركزي	خ ع-5	مساعد لشؤون الوقود	باماكو	ما من عملية استقدام جارية لأن شاغل الوظيفة الأصلي يتمتع بامتياز الاحتفاظ بها
قسم مراقبة الحركة	خ م-5	مساعد لمراقبة الحركة	باماكو	ما من عملية استقدام جارية لأن شاغل الوظيفة الأصلي يتمتع بامتياز الاحتفاظ بها
قسم الطيران	ف-4	موظف عمليات جوية	تمبكتو	ما من عملية استقدام جارية لأن شاغل الوظيفة الأصلي يتمتع بامتياز الاحتفاظ بها

المختصرات: أ ع م = أمين عام مساعد؛ خ م = الخدمة الميدانية.

29 - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام أن يدرج في جميع مقترحات الميزانية المقبلة تبريرات لحالات النذب المؤقت لموظفين يتلقون بدل الوظيفة الخاص لأكثر

من سنة، بما يشمل مدة النذب وحالة عملية الاستقدام لشغل الوظائف المعنية. وتلاحظ اللجنة عدم ورود هذه المعلومات التي طلبتها الجمعية العامة ضمن مجموعة المعلومات التكميلية لمقترحات الميزانية. وتأمل اللجنة أن تُقدّم المعلومات المتعلقة بتلقّي بدل الوظيفة الخاص في سياق جميع مقترحات الميزانية المقبلة على نحو ما طلبته الجمعية العامة.

استعراض ملاك الموظفين المدنيين

30 - أبلغت اللجنة الاستشارية عند استفسارها بأنه، منذ إنشاء البعثة في عام 2013، أنجز استعراض واحد لملاك الموظفين المدنيين في عام 2016، وسيُنجز استعراض آخر بعد التمديد المقبل لولاية البعثة في منتصف عام 2023. وتتطلع اللجنة الاستشارية إلى الاطلاع على نتائج استعراض ملاك الموظفين المدنيين في تقرير الميزانية المقبل. وتناقش اللجنة الاستشارية المسائل المتصلة باستعراض ملاك الموظفين المدنيين في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/77/767).

31 - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بملاحظاتها وتوصياتها الواردة في الفقرة 23 أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالموظفين المدنيين.

3 - التكاليف التشغيلية

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق						
الاعتمادات (2022/2021)	النفقات (2022/2021)	الاعتمادات (2023/2022)	التقديرات في 31 آذار/مارس 2023	تقديرات التكاليف (2024/2023)	المبلغ	النسبة المئوية
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
التكاليف التشغيلية						
-	-	-	-	-	-	-
مراقبو الانتخابات المدنيين	489,3	536,0	489,3	165,2	600,0	110,7
الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية	3 704,1	3 562,8	3 064,3	2 863,0	3 600,7	536,4
السفر في مهام رسمية	103 654,0	121 689,2	114 049,8	91 775,7	139 300,9	25 251,1
المرافق والبنى التحتية	14 564,5	16 208,0	20 979,4	12 579,1	23 176,0	2 196,6
النقل البري	169 554,1	140 344,5	191 820,9	145 402,6	192 422,9	602,0
العمليات الجوية	1 315,7	1 380,3	1 435,8	1 585,6	2 074,4	638,6
العمليات البحرية	64 740,0	65 983,2	64 740,0	56 447,2	73 996,2	9 256,2
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	8 700,2	7 783,1	8 822,3	5 263,2	6 690,8	(2 131,5)
الخدمات الطبية	-	-	-	-	-	-
المعدات الخاصة	-	-	-	-	-	-
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	91 091,6	80 978,0	100 279,2	78 305,8	104 162,1	3 882,9
3,9						

الفرق							الفئة
الاعتمادات	النفقات	الاعتمادات	التقديرات في 31	تقديرات التكاليف	النسبة المئوية	المبلغ	
(2022/2021)	(2022/2021)	(2023/2022)	آذار/مارس 2023	(2024/2023)	(2)-(3)=(4)	(2)-(3)=(4)	(2)÷(4)=(5)
(1)	(2)	(3)					
المشاريع السريعة الأثر	4 800,0	4 799,0	4 800,0	3 287,4	4 800,0	—	—
المجموع	462 613,5	443 264,1	510 481,0	397 634,5	550 824,0	40 343,0	7,9

32 - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية التكاليف التشغيلية للفترة 2024/2023 ما قدره 550 824 000 دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها 40 343 000 دولار ونسبتها 7,9 في المائة مقارنة باعتمادات الفترة 2023/2022 البالغة 510 481 000 دولار. وتعكس الزيادة المقترحة زيادة الاحتياجات في جميع الفئات باستثناء فئة الخدمات الطبية.

33 - واللجنة الاستشارية غير مقتنعة تماما بأن المبررات المقدمة تبرر بعض الاحتياجات، وتقدم اللجنة ملاحظاتها وتوصياتها فيما يتعلق بذلك في الفقرات أدناه.

السفر في مهام رسمية

34 - تعكس الموارد المقترحة البالغة 3 600 700 دولار زيادة قدرها 536 400 دولار (17,5) في المائة). وفي 31 آذار/مارس 2023، كانت نفقات الفترة 2023/2022 قد بلغت 2 863 000 دولار مقابل الاعتمادات البالغة 3 064 300 دولار. بينما بلغت نفقات الفترة 2022/2021 ما قدره 3 562 800 دولار مقابل الاعتمادات البالغة 3 704 100 دولار. وتعزى الزيادة في الاحتياجات المقترحة للفترة 2024/2023 إلى ارتفاع متوسط أسعار تذاكر السفر جوا وبديل الإقامة اليومي، وارتفاع عدد الرحلات نتيجة استئناف عقد المناسبات التي تتطلب الحضور الفعلي في أعقاب جائحة كوفيد-19. وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي تطبيق الدروس المستفادة خلال جائحة كوفيد-19، وتؤكد مرة أخرى ضرورة الاستزادة من الاجتماعات الافتراضية وأدوات التدريب المنفذ عبر الإنترنت، وضرورة إبقاء السفر لحضور حلقات العمل والمؤتمرات والاجتماعات عند الحد الأدنى وتقديم تبريرات مفصلة عند اقتراح السفر لهذه الأغراض. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بخفض الزيادة المقترحة في الموارد تحت بند السفر في مهام رسمية بنسبة 20 في المائة (107 300 دولار).

النقل البري

35 - تعكس الموارد المقترحة البالغة 23 176 000 دولار زيادة قدرها 2 196 600 دولار (10,5) في المائة). وفي 31 آذار/مارس 2023، كانت نفقات الفترة 2023/2022 قد بلغت 12 579 000 دولار مقابل الاعتمادات البالغة 20 979 400 دولار. بينما بلغت نفقات الفترة 2022/2021 ما قدره 16 208 000 دولار مقابل الاعتمادات البالغة 14 564 500 دولار. والزيادة المقترحة في الاحتياجات من الموارد للفترة 2024/2023 تُعزى أساساً إلى استئجار 162 مركبة ركاب خفيفة ليستخدماها 162 وكيلا انتخابيا (من المتعاقدين الأفراد) لمدة تسعة أشهر لتقديم الدعم الانتخابي (انظر أيضا الفقرتين 45 و 46 أدناه)، ويقابلها جزئيا انخفاض متوسط التكلفة الإجمالية المتوقعة لوقود المركبات وانخفاض الاستهلاك المقدر (انظر أيضا الفقرة 40 أدناه).

36 - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأن الفترة 2024/2023 ستشهد استبدال ما مجموعه 60 مركبة ركاب خفيفة بلغت نهاية مدة صلاحيتها. وأبلغت اللجنة أيضا بأن الاحتياجات من الموارد البالغة حوالي 4,4 ملايين دولار لتغطية تكاليف استئجار 162 مركبة ركاب خفيفة (من ذوات الدفع الرباعي)، وفق خطة توزيع المركبات للأغراض الانتخابية على مختلف المواقع الجغرافية ومعدلات الإيجار اليومية المنطبقة، تُعادل متوسط تكلفة قدره 27 000 دولار لكل مركبة مستأجرة. وفي حال اقتُتت المركبات الـ 162 باستخدام عقد إطاري قائم، فتكلفتها ستبلغ 6,56 ملايين دولار، أي أن متوسط تكلفتها سيبلغ 40 500 دولار لكل مركبة، وستتراوح مدة تسليمها بين 12 و 18 شهرا بالإضافة إلى الوقت الذي سيستغرقه فحصها وجعلها جاهزة للتشغيل في البعثة والذي يقارب شهرين. وأبلغت اللجنة بأن شراء المركبات أمر لا يسع البعثة تحمّل تبعاته لأن أفرادا من غير أفراد الأمم المتحدة سيستخدمون المركبات بموجب عقود البعثة في مواقع نائية وخطرة حيث لا قدرة للبعثة على استعادة أو صيانة أي مركبات مملوكة للأمم المتحدة.

37 - وتذكر اللجنة الاستشارية أسباب استئجار 162 مركبة ركاب خفيفة بدلا من اقتنائها باستخدام عقد إطاري قائم. لكن اللجنة ترى أن من الممكن السعي في المستقبل حسب الاقتضاء، من خلال إنجاز تحليل للتكلفة والعائد، إلى خفض العدد الإجمالي للمركبات المستأجرة و/أو عدد الأشهر اللازم استئجارها فيها وتكميلها باستخدام مركبات خفيفة في حوزة البعثة أو مشترة حديثا، ويمكن استخدامها كأصول للبعثة بدلا من استبدال المركبات التي بلغت نهاية مدة صلاحيتها. وتأمل اللجنة أن تحرص البعثة على كفالة إمكانية تعديل عقد استئجار أي عدد من المركبات أو تعليقه دون تكبد رسوم جزائية في حالة حدوث أي تأخير في الانتخابات (انظر أيضا الفقرتين 45 و 46 أدناه).

العمليات الجوية

38 - ترد الموارد المقترحة لتغطية تكاليف المركبات الجوية غير المأهولة والبالغة 26 922 700 دولار تحت بند خدمات العمليات الجوية في المقام الأول، وتعكس انخفاضا قدره 1 213 900 دولار (4,3 في المائة). وفي 31 آذار/مارس 2023، كانت نفقات الفترة 2023/2022 قد بلغت 14 046 000 دولار مقابل الاعتمادات البالغة 28 136 600 دولار. بينما بلغت نفقات الفترة 2022/2021 ما قدره 8 021 800 دولار مقابل الاعتمادات البالغة 18 303 800 دولار. ويعزى انخفاض الاحتياجات تحت بند خدمات العمليات الجوية إلى انخفاض عدد المركبات الجوية غير المأهولة المتوقع نشرها وهو 20 مركبة في الفترة 2024/2023 مقابل 23 مركبة في الفترة 2023/2022 وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأن استخدام المركبات الجوية غير المأهولة تقلص نتيجة الحالة الأمنية على الأرض. وفي ضوء نمط الإنفاق مؤخرا، توصي اللجنة الاستشارية بخفض آخر مقداره 10 في المائة (2 692 300 دولار) للموارد المقترحة لتغطية تكاليف الخدمات المدرجة في الميزانية تحت بند العمليات الجوية (المركبات الجوية غير المأهولة). وتناقش اللجنة الاستشارية العمليات الجوية، بما في ذلك المركبات الجوية غير المأهولة، بمزيد من التفصيل في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/77/767).

اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

39 - تعكس الموارد المقترحة تحت بند تكاليف الشحن الأخرى والتكاليف ذات الصلة، والبالغة 18 967 300 دولار، زيادة قدرها 8 913 500 دولار (8,7 في المائة)، وتعزى هذه الزيادة إلى زيادة تكاليف النقل الإجمالية نتيجة ارتفاع تكاليف الوقود في العالم وما تطرحه سلاسل الإمداد العالمية من قيود.

وفي 31 آذار/مارس 2023، كانت نفقات الفترة 2023/2022 قد بلغت 7 988 500 دولار مقابل الاعتمادات البالغة 10 053 800 دولار. بينما بلغت نفقات الفترة 2022/2021 ما قدره 6 261 100 دولار مقابل الاعتمادات البالغة 9 183 600 دولار. وتعكس الموارد المقترحة تحت بند الخدمات الأخرى، والبالغة 2 441 400 دولار، انخفاضاً قدره 3 013 800 دولار (55,2 في المائة) يُعزى إلى انخفاض استهلاك خدمات الترجمة التحريرية، والتعبئة والتغليف، والمنصات النقالة، وصناديق التبريد، والقماش المشمع، ومانعات التسرب، ومواد التغليف، والمواد الترويجية بما يتمشى مع أنماط الاستهلاك. وفي 31 آذار/مارس 2023، كانت نفقات الفترة 2023/2022 قد بلغت 1 309 500 دولار مقابل الاعتمادات البالغة 5 455 200 دولار. بينما بلغت نفقات الفترة 2022/2021 ما قدره 1 694 100 دولار مقابل الاعتمادات البالغة 997 200 دولار. وفي ضوء ما شهدته الفترة الأخيرة من نقص في الإنفاق، توصي اللجنة الاستشارية بخفض الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الشحن الأخرى والتكاليف ذات الصلة بمقدار 5 في المائة (948 400 دولار)، وخفض الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الخدمات الأخرى بمقدار 5 في المائة (122 100 دولار).

(بدولارات الولايات المتحدة)

A/77/767/Add.12

40 - كما هو مبين في الجدول أعلاه، يُقترح مبلغ إجمالي قدره 89 157 747 دولاراً، تحت ثلاثة بنود من بنود الميزانية، وهي بند المرافق والبنى التحتية وبند النقل البري وبند العمليات الجوية، ويعكس ذلك زيادة قدرها 22 706 509 دولارات ونسبتها 34,2 في المائة، وتعزى هذه الزيادة أساساً إلى ارتفاع متوسط أسعار الوقود مقارنة بالفترة 2023/2022 على النحو التالي: (أ) 1,349 دولار للتر الواحد من وقود الديزل مقابل 0,936 دولار للتر الواحد؛ (ب) 1,384 دولار للتر الواحد من بنزين المركبات مقابل 1,2 دولار للتر الواحد؛ (ج) 1,359 دولار للتر الواحد من وقود الطائرات مقابل 0,961 دولار للتر الواحد. وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأن الزيادة المتوقعة في الاحتياجات من الوقود تحت بند المرافق والبنى التحتية يقابلها جزئياً انخفاضاً في الاحتياجات تحت بند النقل البري نتيجة حالة انعدام الأمن التي تحد من كثرة التنقل الخارجي، وانخفاضاً تحت بند العمليات الجوية نتيجة انخفاض استهلاك الوقود في ظل نشر 20 مركبة جوية غير مأهولة مقارنة بنشر 23 مركبة من هذا النوع في الفترة 2023/2022 وتناقش اللجنة المسائل المتعلقة بالوقود والزيوت ومواد التشحيم في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/77/767).

المشاريع السريعة الأثر

41 - ترد المعلومات عن المشاريع السريعة الأثر في الميزانية المقترحة (A/77/755)، الفقرات 116-119) حيث يُقترح رصد موارد لها تبلغ 4 800 000 دولار ولا تعكس أي تغيير مقارنة بالفترة 2023/2022، وتندرج المشاريع البالغ عددها 96 مشروعاً ضمن المجالات المواضيعية التالية: (أ) مشاريع تحقيق الوئام الاجتماعي، والمصالحة، ومنع نشوب النزاعات وإدارتها باستخدام النهج البديلة، وبناء الثقة؛ (ب) مشاريع إعادة تأهيل أو إعادة بناء البنى التحتية العمومية الصغرى؛ (ج) مشاريع الأنشطة المدرة للدخل ومشاريع كسب الرزق والمشاريع الاجتماعية الاقتصادية. وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأن إجمالي نفقات الفترة 2023/2022 بلغ في 31 آذار/مارس 2023 ما قدره 3 287 400 دولار مقابل الاعتمادات البالغة 4 800 000 دولار. وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً، عند استفسارها، بأنه يتعين على البعثات، عملاً بالفقرة 82 من قرار الجمعية العامة 274/76 الذي أشارت فيه الجمعية إلى جملة أمور منها أحكام الجزء الثامن عشر من قرارها 276/61، ووفقاً لسياسة المشاريع السريعة الأثر، أن تُتجز تقييماً سنوياً لبرامجها، وينتج ذلك أيضاً فرصة لتبادل الدروس المستفادة والتوصيات. وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي استخدام المشاريع السريعة الأثر باعتبارها عاملاً مساعداً أساسياً للبعثة في كسب ثقة المجتمعات المحلية ومدّ جسور التعاون معها. وينبغي للبعثة أن تسعى كذلك إلى تسخير هذه الأنشطة في سياق استراتيجية التواصل الجارية لمكافحة نشر المعلومات المغلوطة والمضللة التي تستهدفها. وتأمل اللجنة أن تُدرج في مشروع الميزانية المقبل نتائج التقييم السنوي للمشاريع السريعة الأثر المشار إليه أعلاه.

الأنشطة البرنامجية

42 - ترد المعلومات عن الأنشطة البرنامجية في الميزانية المقترحة (A/77/755)، الفقرات 112 و 113) وهي مبيّنة في الجدول أدناه.

أنشطة البعثة البرنامجية لعام 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البيان	المبلغ المقترح
الدعم الانتخابي	5 135,1
حقوق الإنسان والحماية، بما في ذلك منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والتصدي له	1 094,8
تحسين التعاون وبناء الثقة بين المجتمع المدني والسلطات الوطنية والمحلية	1 109,7
العدالة والمؤسسات الإصلاحية وسيادة القانون	1 700,0
إصلاح قطاع الأمن	764,0
تعزيز قدرة حكومة مالي على تقديم الدعم اللازم لتحقيق الاستقرار في الوسط والشمال وتنفيذ اتفاق السلام	827,4
الشؤون الجنسانية	169,0
المجموع	10 800

43 - كما هو مبين في الجدول أعلاه، تتوزع الأنشطة البرنامجية لعام 2023 على سبعة مجالات متمايزة. وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأن الصندوق الاستثماري لدعم السلام والأمن في مالي، الذي أنشئ عملاً بقرار مجلس الأمن 2085 (2012)، هو صندوقٌ خارجٌ عن الميزانية يُدعم بتبرعات الدول الأعضاء ويُدار وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. ويبلغ إجمالي التبرعات المقدمة إليه 135 مليون دولار، والتزم في 30 كانون الثاني/يناير 2023 بتقديم 121 مليون دولار لتمويل 284 مشروعاً معتمداً، والعديد من التبرعات مخصصة لمشروعات بعينها. وتناقش اللجنة الأنشطة البرنامجية بمزيد من التفصيل في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/77/767).

44 - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها الواردة في الفقرات 34 إلى 39 أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالتكاليف التشغيلية.

خامساً - مسائل أخرى

المساعدة الانتخابية

45 - ترد المعلومات عن المساعدة الانتخابية في الميزانية المقترحة (A/77/755)، الفقرات 6-14 و 28 و 40 و 48 و 54 و 57 و 115). وستواصل البعثة خلال الفترة 2024/2023 دعم عملية الانتقال السياسي ودعم التحضير لإجراء انتخابات محلية وتشريعية ورئاسية حرة ونزيهة وذات مصداقية في آذار/مارس 2024. وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأن السلطات المالية أعلنت في 10 آذار/مارس 2023 تأجيل الاستفتاء الدستوري وذكرت أن التغيير لن يمسّ الموعد المقرر لانتهاء الفترة الانتقالية وهو آذار/مارس 2024. وأبلغت اللجنة أيضاً بأنه في حالة تأخر إجراء الانتخابات، وهو أمر غير مرجح، سيكون بوسع البعثة تعليق العقود المبرمة مع 9 من متطوعي الأمم المتحدة الوطنيين و 162 وكيلاً انتخابياً (من المتعاقدين الأفراد)، وعقود استئجار 162 مركبة ركاب خفيفة (من ذوات الدفع الرباعي). ولم يكن من المتوقع حينئذ أن تستمر العملية الانتخابية إلى ما بعد 30 حزيران/يونيه 2024. وأبلغت اللجنة بأن البعثة ستقدم الدعم على غرار ما فعلت في الدورات الانتخابية السابقة في مالي، حيث

ستعمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على نحو منسق ومتكامل لتقديم المساعدة الانتخابية المناسبة إلى السلطات المالية. وتعزز البعثة على وجه التحديد أن تقوم بأنشطة الدعم الانتخابي التالية: الأنشطة الدعوية والمساوي الحميدة الرفيعة المستوى؛ وبناء القدرات وتقديم الدعم المؤسسي التقني؛ وجهود توعية مختلف الأطراف المعنية ودعم بناء قدراتها؛ ودعم إدارة المنازعات المتعلقة بالانتخابات؛ وتوفير الترتيبات الأمنية؛ وجهود التوعية والاتصال الاستراتيجي.

46 - وكما هو مبين في الميزانية المقترحة (A/77/755، الفقرة 13)، ستقدم البعثة، بعد عودة النظام الدستوري في آذار/مارس 2024، الدعم إلى الحكومة المنتخبة حديثاً لإحراز تقدم في جدول أعمالها الإصلاحي بما يتماشى مع اتفاق السلام. وبشكل عام، تخصص الميزانية المقترحة للفترة 2024/2023 مبلغاً إجمالياً قدره 13,9 مليون دولار لدعم العملية الانتخابية (انظر الجدول أدناه).

المبلغ المقترح (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	البيان
593,6	اقترح إنشاء وظيفة مؤقتة برتبة ف-4، و 11 وظيفة لمتطوعين دوليين من متطوعي الأمم المتحدة، و 9 وظائف لمتطوعين وطنيين من متطوعي الأمم المتحدة
4 374,0	استئجار 162 مركبة ركاب خفيفة (من ذوات الدفع الرباعي) لمدة 9 أشهر ليستخدما 162 فرداً من المتعاقدين الأفراد (موظفو انتخابات محليون)
5 135,1	الأنشطة البرنامجية
3 500,0	خدمات المتعاقدين الأفراد (162 من وكلاء الانتخابات المحليين)
54,0	المرافق والبنى التحتية
193,3	الخبراء الاستشاريون
51,5	السفر
13 901,5	المجموع

المعلومات المغلوطة والمضللة

47 - يشار إلى أن البعثة قامت، رداً على نشر معلومات مغلوطة ومضللة، بتعزيز جهودها في مجال الاتصال الاستراتيجي بهدف الأخذ بنهج سياسي ونهج موجه نحو أعمال حقوق الإنسان، بما يشمل بذل جهود لدعم النقاش العام، ومنع زيادة تقلص الحيز السياسي، والسعي إلى الاستفادة من القدرات القائمة لمناصري وآليات حقوق الإنسان (المرجع نفسه، الفقرة 6 (ي)). وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأنه لا يوجد حالياً في البعثة موظفون يتولون مهام مكافحة المعلومات المغلوطة والمضللة على أساس التفرغ، ويُقترح بناء على ذلك رصد موارد للفترة 2024/2023 لتغطية تكاليف تعيين خبراء استشاريين لتوفير قدرات ماهرة مكرسة لمعالجة هذه المسائل وسد النقص إلى أن يستطيع الموظفون الحاليون تولي هذه المهام. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن مركز التحليل المشترك للبعثة يؤدي دوراً رئيسياً في هذا الصدد من خلال دعمه لخطة البعثة للحصول على المعلومات، وإنجاز تحليلات شاملة لمالي، ودعمه لمشروع البعثة لاستقاء البيانات الضخمة من المحطات الإذاعية وتحليلها. كما تعمل البعثة، بالتنسيق مع مقر الأمم المتحدة، على وضع استراتيجية لمكافحة المعلومات المغلوطة والمضللة التي تعتبر مسألة من مسائل الاتصال

48 - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن الاحتياجات من الموارد لتغطية تكاليف أنشطة الاتصالات ذات الصلة، بما في ذلك أنشطة التوعية وأنشطة التواصل مع وسائط الإعلام وإنتاج المنتجات الترويجية والمطبوعات وغيرها من الأنشطة، تكمن أساسا في شعبة الاتصالات الاستراتيجية والإعلام، وأنه يجري استكشاف آليات تمويل أخرى لتيسير قيام حفظة السلام في البعثة بأنشطة التوعية والتواصل. وكما هو مبين في الميزانية المقترحة (المرجع نفسه)، سيتألف ملاك موظفي الشعبة للفترة 2023/2024 من 70 موظفا دوليا ووطنيا من مختلف المستويات. وتناقش اللجنة مسائل المعلومات المغلوطة والمضللة بمزيد من التفصيل في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/77/767).

49 - ترد المعلومات عن الأنشطة البيئية للبعثة في الميزانية المقترحة (A/77/755)، الفقرتان 28 و 30). وستواصل البعثة بذل الجهود للحد من أثرها البيئي.

50 - ورُؤيت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بالتوزيع الوارد في الجدول أدناه للمبلغ المقدر لتغطية تكاليف محطة الطاقة الفولطاضويّة وهو 6,6 ملايين دولار. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن هذا المبلغ لا يشمل، وفقاً للعقد الموقع مع مقدم الخدمات، المدفوعات الواجبة عن المعدات والتزكيب والشحن ورسوم الإدارة.

توزيع تكاليف تشغيل مشروع الألواح الشمسية (محطة الطاقة الفولطاضوية)

عدد سنوات التشغيل (دون احتساب مدة التركيب البالغة سنة أشهر)	الكيلوواط الساعي في السنة الواحدة	تكلفة الكيلوواط الساعي الشمسية المستهلكة ^(١)	التكلفة الإجمالية للطاقة
سنتان ونصف	2 500 000	0,80	5 000 000
سنة واحدة اختيارية	2 500 000	0,64	1 600 000
المجموع			6 600 000

51 - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأن تنفيذ المشروع باستخدام الموارد الهندسية الداخلية سيتطلب موارد إضافية لإنجاز أعمال تصميم محطة الطاقة الشمسية الفولطاضونية وشراء لوازمها وإقامتها وتشغيلها وصيانتها، ويُعتبر أن ذلك أقل اقتصاداً مما هو مقترح. ووقعت البعثة عقد تركيب محطة للطاقة الفولطاضونية على أساس أنها ليست استثماراً رأسمالياً، وستكون الجهة المتعاقد معها مسؤولة عن تصميم المنظومة وتركيبها وتشغيلها وصيانتها. ويبلغ مستوى الإنتاج المنصوص عليه في العقد 2,5 جيجاواط ساعي كحد أدنى في السنة، ويستند إلى المساحة التي يتطلبها عدد الألواح لإنتاج الطاقة، وستغطي الكهرباء المولدة بالطاقة الشمسية نسبة 50 في المائة من إجمالي احتياجات المقر الرئيسي في باماكو البالغة 5,3 جيجاواط ساعي في السنة، وسيقل ذلك من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون واستهلاك الوقود. وأبلغت اللجنة أيضاً بأنه لم يُفرغ بعد من مرحلة التصميم، وأن الجهة المتعاقد معها لم تحشد المعدات ولم تقدم المواصفات التقنية بعد. وسيبدأ دفع مدفوعات منصوص عليها في العقد إلى الجهة المتعاقد معها حينما يبدأ الإنتاج، وتغطي هذه المدفوعات تكاليف التصميم والتركيب والتشغيل والصيانة. وأبلغت اللجنة بأن البعثة ستسدّد كامل الاستثمارات الرأسمالية للجهة المتعاقد معها البالغة 6,6 ملايين دولار في غضون ثلاث سنوات ونصف، وأن المنظومة ستسلم بعدئذ إلى البعثة لتتولى تشغيلها وصيانتها باعتبارها أصلاً من أصولها.

52 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المواصفات التقنية ومبررات الكفاءة وغيرها من التفاصيل، مثل الرسوم المنصوص عليها في العقد التي يتعين دفعها للجهة المتعاقد معها، لم تُحدد بعد، وتأمل أن يُقدم ما هو متاح من معلومات مفصلة في هذا الصدد إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير وأن يُدرج أيضاً في تقرير الميزانية المقبل. وتأمل اللجنة أن تشغّل محطات للطاقة الفولطاضونية في مواقع البعثة الميدانية أيضاً، وتتطلع إلى الحصول على معلومات مستكملة في هذا الشأن، بما في ذلك معلومات عن الوفورات في التكاليف الناجمة عن ذلك، في تقرير الميزانية المقبل. وتذكّر اللجنة في هذا الصدد بأن البند 5-12 من النظام المالي ينص على التقيد في شراء السلع بعدة مبادئ عامة، ومنها مبدأ الحصول على أعلى جودة بأفضل سعر.

53 - وترد معلومات في الميزانية المقترحة عن درجة التقييم الإجمالية في سجل الأداء البيئي للإدارة، وهي كالتالي: (أ) 74 نقطة في الفترة 2022/2021؛ (ب) 100 نقطة في الفترة 2023/2022؛ (ج) 83 نقطة في الفترة 2024/2023 (المرجع نفسه، الفقرة 48). وتأمل اللجنة الاستشارية أن تستمر درجة التقييم في سجل الأداء البيئي في التحسّن والترسّخ. وترى في المقابل أن تدابير الطاقة المتجددة التي اتخذتها البعثة لا تزال في مرحلة التصميم وستُقام مرافقها في مواقع أخرى في مرحلة لاحقة بعد إنجاز المشروع في باماكو. وتناقش اللجنة الاستشارية الأنشطة البيئية بمزيد من التفصيل في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/77/767).

استرداد التكاليف

54 - أبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأن التكاليف المستردة من 25 963 مسافراً من غير أفراد الأمم المتحدة سافروا على متن طائرات للأمم المتحدة في الفترات 2021/2020 و 2022/2021 و 2023/2022 بلغت في 31 آذار/مارس 2023 ما قدره 1 148 200 دولار، أي بمتوسط 44,22 دولار لكل مسافر من غير أفراد الأمم المتحدة كما هو مبين في الجدول أدناه.

عدد المسافرين على الرحلات الجوية للأمم المتحدة والتكاليف ذات الصلة من الفترة 2021/2020 إلى
الفترة 2023/2022

البيان	الفترة 2023/2022 ^(أ)	الفترة 2022/2021	الفترة 2021/2020
مجموع التكاليف المستردة من المسافرين من غير أفراد الأمم المتحدة (بدولارات الولايات المتحدة)	173 368	559 859	414 973
عدد المسافرين من أفراد الأمم المتحدة	45 701	71 324	48 515
عدد المسافرين من غير أفراد الأمم المتحدة	8 845	10 530	6 588
مجموع عدد المسافرين	54 546	81 854	55 103

(أ) حتى 31 آذار/مارس 2023.

55 - وتناقش اللجنة الاستشارية مسألة استرداد التكاليف في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/77/767).

الإحصاءات الجنسانية

الإحصاءات الجنسانية في البعثة من عام 2020 إلى عام 2023

في تاريخ	عدد النساء	عدد الرجال	النسبة المئوية للنساء من المجموع
30 حزيران/يونيه 2020	421	1 329	24
30 حزيران/يونيه 2021	463	1 353	25
30 حزيران/يونيه 2022	474	1 347	26
30 حزيران/يونيه 2023 ^(أ)	481	1 313	27

(أ) الأرقام المتوقعة.

56 - كما هو مبين في الجدول أعلاه الذي زُوِّدَ به اللجنة الاستشارية عند استفسارها، يُتوقع أن يرتفع عدد النساء في صفوف الموظفين المدنيين من 421 امرأة في عام 2020 إلى 481 امرأة في عام 2023. وتناقش اللجنة الإحصاءات الجنسانية في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/77/767).

مخزون النشر الاستراتيجي

57 - أبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأنه يجري تنفيذ ثلاثة مشاريع رئيسية لتحسين مستويات المخزون الاستراتيجي ومطابقة بيانات الجرد:

(أ) مشروع للتحقق التام من دقة بيانات الجرد (بدأ في آذار/مارس 2021)، ويهدف هذا المشروع إلى مطابقة بيانات الجرد في أوموجا لتحسين دقة البيانات، وقد انتهت أعمال مطابقة البيانات في آذار/مارس 2022 بينما انتهت معاملات الجرد في تموز/يوليه 2022؛

(ب) مشروع لتحسين الجرد (بدأ في آذار/مارس 2022)، ويهدف هذا المشروع إلى تحسين إدارة الموارد من خلال رصد الأصناف البطيئة التصريف ثم اقتراح شطبها، ويُتوقع أن ينتهي هذا المشروع في 30 حزيران/يونيه 2023؛

(ج) مشروع السلامة والمخزون (نفذ في عام 2023)، ويهدف هذا المشروع إلى ضمان توفر المخزونات بمستوياتها الدنيا والقصى.

الاستغلال والانتهاك الجنسيان

58 - أبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأن مجموع حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين المسجلة في البعثة منذ عام 2017 يبلغ 15 حالة. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن الجهود الوقائية التي بذلتها البعثة في هذا الصدد أسفرت عن تناقص هذه الحالات. وتناقش اللجنة هذه المسألة في تقريرها عن التدابير الخاصة الرامية إلى الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين (A/77/831)، وتقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/77/767).

سادسا - خاتمة

59 - يرد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل البعثة للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022 في الفرع الخامس من التقرير عن أداء ميزانية البعثة (A/77/624). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يُقَيَّد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ 1 581 200 دولار للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022، والإيرادات الأخرى البالغة 41 834 600 دولار المتأتية من الإيرادات الأخرى/المتنوعة (3 613 400 دولار) ومن إلغاء التزامات الفترات السابقة (39 135 000 دولار) والتي تقابلها خسارة في الاستثمار (913 800 دولار).

60 - ويرد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل البعثة للفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024 في الفرع الرابع من الميزانية المقترحة (A/77/755). وتوصي اللجنة الاستشارية، في ضوء ملاحظاتها وتوصياتها الواردة أعلاه، بخفض الموارد المقترحة بمقدار 3 870 100 دولار من 1 277 808 700 دولار إلى 1 273 938 600 دولار. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بأن تخصص الجمعية العامة مبلغا قدره 1 273 938 600 دولار للإنفاق على البعثة لفترة الاثني عشر شهرا الممتدة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024.